

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة رقم 13/60

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

23 مايو 2013

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع ليبيا

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 17 مايو 2013 مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا.¹

خلفية

بدأ الوضع السياسي في ليبيا يعود إلى طبيعته بالتدريج، لكن الحكومة تفتقر إلى السيطرة الكاملة على أجزاء من البلاد. ورغم أن الحكومة الجديدة تجمع بين مختلف الأطراف المعنية، فهي لا تزال تواجه تشتتا في المشهد السياسي وصراعات قبلية على السلطة، مما يجعل صياغة دستور جديد أمرا معقدا ويعوق جهود استعادة الأمن وسيادة القانون.

وقد تعرضت ليبيا لضغوط كبيرة من جراء خسارة الإيرادات الهيدروكربونية أثناء الأزمة إلى جانب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. ففي 17 مارس 2011، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتجميد أصول ليبيا الخارجية، الأمر الذي جعل مصرف ليبيا المركزي غير قادر على توفير النقد الأجنبي الكافي في السوق. ولمواجهة نقص النقد الأجنبي وارتفاع الطلب على السيولة وزيادة الإنفاق الحكومي، فرض مصرف ليبيا المركزي في 6 مارس 2011 حدودا قصوى للسحب من الودائع. ومع ذلك، فقد كان تأثير الصراع أخف من المتوقع بفضل الثقة التي ولّدها المستوى المرتفع لاحتياطات النقد الأجنبي.

وكان النشاط الاقتصادي قد انهار في فترة الصراع فهبط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 62.1% وارتفع متوسط أسعار المستهلكين بنسبة 15.9%. وأدى هبوط الصادرات الهيدروكربونية في عام 2011 إلى عجز في الموازنة قدره

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

15.4% من إجمالي الناتج المحلي وانخفاض حاد في فائض الحساب الجاري. وفي عام 2012 كان استئناف الإنتاج الهيدروكربوني ركيزة لارتفاع النمو إلى 104.5%، كما انخفض معدل التضخم إلى 6.1%. كذلك حققت الموازنة فائضاً قدره 20.8% من إجمالي الناتج المحلي وزاد فائض الحساب الجاري ليصل إلى 35.9% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي أوائل عام 2012، بدأ الوضع المالي يعود إلى طبيعته بعد رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على الأصول الخارجية للمصرف المركزي. ففي ذلك العام زاد عرض النقود بتعريفها الواسع بنسبة 11.5% مع حدوث تحول معتدل من العملة إلى الودائع وازدياد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبة 30.3%. ورغم أنه من المرجح أن يتسبب الصراع في تدهور جودة الأصول، فمن المفترض أن يكون الأثر النظامي على الجهاز المصرفي متواضعا في ظل هامش السيولة الوقائي المتمثل في الاحتياطيات المصرفية الكبيرة، إلى جانب المطالبات المحدودة على القطاع الخاص والضمانات الحكومية الضمنية للقروض المقدمة إلى المؤسسات المملوكة للدولة. وتشير البيانات المبدئية إلى ازدياد القروض المتعثرة بدرجة محدودة في عامي 2011 و 2012.

وقد أقر "المؤتمر الوطني العام" قانوناً في 6 يناير 2013 يحظر الفوائد على التعاملات المالية، وتم نشره في الصحيفة الرسمية بتاريخ 21 مارس 2013. ولن يسمح للبنوك بعد هذا التاريخ بدفع الفوائد إلى الأفراد أو تحصيلها منهم. وسوف يُحظر على الشركات وكيانات الدولة تحصيل ودفع الفوائد اعتباراً من بداية عام 2015.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرون التنفيذيون بتعافي النشاط الاقتصادي في ليبيا وبآفاق النمو المواتية. غير أنهم ذكروا أن أجواء عدم اليقين السياسي والأمني المتبقية والتعرض الواضح لمخاطر تقلبات أسعار النفط ينشئان تحديات إضافية أمام عملية التحول، بما في ذلك ضرورة دعم جهود إعادة الإعمار مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وعلى هذه الخلفية، حث المديرون السلطات على التحرك السريع نحو تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

ورحب المديرون بعزم السلطات وضع وتنفيذ رؤية استراتيجية للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء إطار للحوكمة يقوم على الشفافية والمساءلة. وقالوا إن المؤسسات الموثوقة ذات الكفاءة وبيئة الأعمال المواتية هي عوامل بالغة الأهمية في خلق فرص العمل والحد من الاعتماد على الهيدروكربونات.

وانفق المديرون على أن تشجيع الوساطة المالية ضروري لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو. وفي هذا الصدد، شجعوا السلطات على إعداد استراتيجية شاملة لإصلاح القطاع المالي لتبسيط اللوائح التنظيمية وتقوية الإطار الرقابي. وحثوا السلطات أيضاً على اعتماد قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو يتسق مع المعايير الدولية وتخصيص الموارد اللازمة لضمان تطبيقه بنجاح.

وذكر المديرون أن القانون المعتمد مؤخراً الذي يحظر الفوائد على التعاملات المالية مع عدم وجود مؤسسات وإطار عمل متوافق مع أحكام الشريعة سوف يعرقل أنشطة الإقراض التي تمارسها البنوك التقليدية. وأوصوا السلطات بالنظر في تأجيل تطبيق هذا القانون الجديد إلى أن يصبح القطاع المالي قادراً على التوافق معه.

وذكر المديرون أن الإنفاق يميل نحو الأجور والدعم، مما يتسبب في تآكل الاحتياطات الوقائية، وإضعاف مركز المالية العامة، وتخفيض الحيز المتاح للإنفاق على مشروعات البنية التحتية ذات الأولوية. وأيدوا جهود السلطات لتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في نظام الدعم مقترنة بإنشاء شبكة للأمان الاجتماعي، كما رحبوا بعزم السلطات إعداد إطار متوسط الأجل يركز على قواعد ثابتة ويعمل على ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال.

ورحب المديرون بعزم السلطات اعتماد استراتيجية شاملة لإصلاح الإدارة المالية العامة، وحثوها على دمج نظام صندوق الثروة السيادية ضمن إطار المالية العامة وحظر مشاركة أي عنصر من عناصر هذا النظام في الاستثمار المحلي. كذلك شجع المديرون السلطات على زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في حوكمة "المؤسسة الليبية للاستثمار" بما يتماشى مع الممارسات السليمة على المستوى الدولي.

وذكر المديرون أن ليبيا أفادت من ربط عملتها المحلية بحقوق السحب الخاصة. ونبهوا إلى احتمال أن يؤدي التوسع المالي المستمر إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتدهور المركز الخارجي، مما يستدعي اعتماد سياسة مالية عامة حذرة وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق بغية تحسين القدرة التنافسية الخارجية وتعزيز آفاق النمو غير النفطي.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجندات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرنامجي الأطول أجلاً مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2008 - 2013

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
الإنتاج والأسعار						
20.2	104.5	62.1-	5.0	0.8-	2.7	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
24.5	43.7	52.5-	6.1	7.1	6.5	غير الهيدروكربوني
16.7	211.4	72.0-	4.0	7.7-	0.5-	الهيدروكربوني
94.6	81.9	34.7	74.8	63.1	87.2	إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية
2.0	6.1	15.9	2.5	2.0	0.0	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
موارد الحكومة المركزية						
72.9	72.3	50.3	64.9	52.9	68.4	الإيرادات، منها:
69.5	69.2	47.8	58.8	44.7	61.3	الهيدروكربونية
53.7	51.5	56.7	56.1	55.9	43.1	النفقات وصافي الإقراض، منها:
10.8	5.3	8.2	25.6	26.1	25.4	النفقات الرأسمالية
19.2	20.8	15.4-	8.9	3.0-	25.2	الرصيد الكلي (العجز -)
50.3-	48.4-	63.2-	50.0-	47.8-	36.1-	رصيد غير الهيدروكربونات
(التغيرات كنسبة من الرصيد النقدي في بداية السنة)						
النقود والائتمان						
4.5	11.5	25.0	3.6	12.5	47.8	النقود وشبه النقود
1.4	4.5	2.6-	4.1	0.5	5.6	الائتمان إلى الاقتصاد
(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي						
64.6	62.2	19.1	46.8	37.1	62.1	الصادرات، منها:
63.1	61.0	18.7	45.4	35.7	60.7	الهيدروكربونات
30.5	25.7	11.2	24.6	22.0	20.9	الواردات
24.9	29.4	3.2	14.6	9.4	37.1	رصيد الحساب الجاري
26.3	35.9	9.1	19.5	14.9	42.5	(% من إجمالي الناتج المحلي)
18.2	16.9	6.0	4.5	5.2	15.7	الرصيد الكلي (العجز -)
19.2	20.7	17.2	6.1	8.3	18.0	(% من إجمالي الناتج المحلي)
الاحتياطيات						
مجموع الأصول الأجنبية (صافي الأصول الأجنبية +						
208.7	190.3	176.9	171.5	138.3	126.1	استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار)
142.7	124.5	111.6	101.8	100.3	91.9	صافي الاحتياطيات الدولية
40.0	39.1	41.6	78.3	39.0	40.7	(بما يعادل شهور الواردات في السنة التالية)
1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	1.2	سعر الصرف (دينار/دولار أمريكي)
...	147.9	122.8	107.0	104.8	108.6	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (نهاية الفترة)

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.